

THE LONDON SUMMIT 2009

STABILITY | GROWTH | JOBS



قمة العرش

الاقتصادي، وعلى مزيد من الشفافية وضبط المراقبة، وربط مكافآت مدراء عمل المصارف المالية بدعم استقرارها ماليا وليس بتحقيق أرباح سريعة.. مشاركة دول الاقتصادات الصاعدة بدرجة أكبر في صناعة القرار في صندوق النقد الدولي ومنتدى الاستقرار المالي، وزيادة موارد الصندوق والمصرف المالي العالمي لتقديم قروض للدول الصاعدة بما يمنع من زيادة عمق الأزمة المالية.. زيادة رقابة حكومات أهم الدول المعنية على أهم المؤسسات المالية الدولية، والعمل في المدى المتوسط للتخلص مما يسمى بـ"الملاذات الضرائبية".

أهم قرارات وإجراءات قمة العشرين:

- تخصيص 500 مليار دولار لتعزيز دور صندوق النقد الدولي وتمكينه من تقديم القروض للاقتصادات المتعثرة.
- رصد مبلغ 250 مليار دولار أمريكي لتمويل الخطوات والإجراءات التي من شأنها أن تعزز وتنشط حركة التجارة العالمية.

التوريق فيها سبلا متشعبة مبتكرة.

2. تشديد قواعد مراقبة "أجهزة الرقابة"، وتحديدًا على وكالات "التصنيف الائتماني" التي تراقب الوضع المالي على مستوى الدول والمؤسسات، والتي لم تفلح في التنبؤ بالخطر، أو لم تكن مؤهلة لذلك أصلاً.

3. تشديد الأنظمة المتعلقة برؤوس أموال المصارف المالية التي تمنح الزبائن قروضا على أساس المخاطرة.

4. تشديد الأنظمة السارية على المؤسسات التي تعمل في قطاع المضاربات في الدرجة الأولى. وشمل البيان الختامي للقمة أيضا، تحديد أسباب الأزمة في مبالغة بعض المصارف والمؤسسات المالية في السعي للربح، والاستعداد للمخاطرة، ونشر "منتجات مالية" محاطة بالغموض، مع لوم حكومات صناعية تأخرت في وضع أنظمة مناسبة للأسواق المالية.. حث الحكومات الوطنية على تحقيق النمو

أقرت قمة مجموعة العشرين - التي عقدت في الثاني من أبريل 2009 - خطة لإنعاش الاقتصاد العالمي، من خلال ضخ 1.1 تريليون دولار، منها 500 مليار دولار سيتم تقديمها إلى صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى 50 مليار دولار في صورة مساعدات مباشرة للدول الأكثر فقراً. كما أقرت خطة التحفيز المالي، التي تتضمن تخصيص 250 مليار دولار للمؤسسات المصرفية، بهدف تعزيز سياسات الإقراض وميزانيات البنوك. كما تتضمن الخطة، تقديم 200 مليار دولار لتعزيز التجارة العالمية، حيث من المتوقع أن يصل إجمالي المبالغ التي سيجري ضخها، إلى نحو خمسة تريليونات دولار، بنهاية العام 2010 المقبل. وكانت القمة قد شددت على محاور أربعة هي:

1. تشديد الخطوط العامة المقررة لما يسمى "منتجات مالية" معقدة في ميدان المضاربات، حيث سلك أسلوب



من البيان الختامي للقمة:

إن الإجراءات المنسقة التي تعهدت بها دول المجموعة ستعزز عملية الإنتاج الاقتصادي العالمي، فقد اتخذنا إجراءات منسقة لم يسبق لها مثيل للتوسع المالي، سنتخذ أو تطلق ملايين فرص العمل، وستصل قيمتها بحلول نهاية العام المقبل إلى 5 تريليونات دولار، مما سيرفع الإنتاج بنسبة 4%، ويسرع عملية الانتقال إلى اقتصاد متوافق ومنسجم مع البيئة.

”

رئيس

تعهدت البنوك المركزية في مجموعة العشرين بمواصلة سياسات للتوسع في مجال الائتمان، مادام ذلك ضرورياً، واستخدام جميع أدوات السياسة النقدية المتاحة.

“

طفا على السطح قبيل انعقاد القمة خلاف حاد بين ألمانيا وفرنسا من جهة، والولايات المتحدة وبريطانيا من جهة أخرى، بشأن أولويات القمة، إذ طالب المعسكر الأول بفرض قوانين وأنظمة أكثر صرامة على النظام المالي الدولي، بينما رأى المعسكر الثاني أن الإنفاق الحكومي من شأنه معالجة الأزمة.

تشير توقعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى أن الاقتصاد العالمي سيشهد انكماشاً هذا العام، للمرة الأولى منذ عدة عقود.

- تقديم مبلغ 250 ملياراً أخرى لصندوق النقد الدولي كإجراء يرمي إلى تعزيز حقوق السحب الخاصة (أو خدمة السحب على المكشوف) التي تمكن الدول من الاقتراض منها.
- تخصيص مبلغ 100 مليار دولار لمساعدة بنوك التنمية في العالم للتمكن من تقديم القروض للدول الفقيرة
- إخضاع الرواتب والحوافز والزيادات التي يتقاضاها العاملون في القطاع المصرفي لإجراءات رقابة صارمة ولصيقة.
- إنشاء مجلس عالمي للاستقرار المالي ليعمل مع صندوق النقد الدولي، ويكون مسؤولاً عن التأكد من سلامة العمليات المالية العابرة للحدود بين الدول، ويقدم آلية إنذار مبكر للنظام المالي.
- المزيد من عمليات التنظيم والرقابة على صناديق الاستثمار السيادية والوكالات التي تمنح الائتمان.
- الاتفاق على اعتماد نهج مشترك لتنظيف المصارف من الديون السامة أو المعدومة.

الدين الكبير

تستحوذ دول مجموعة الدول العشرين على 90% من الناتج الاقتصادي العالمي، و80% من التجارة العالمية، وتضم ثلثي سكان الأرض.

وكشفت بيانات صندوق النقد الدولي أن الحفز الاقتصادي من دول مجموعة العشرين من حيث معدل الإنفاق للناتج المحلي الإجمالي. فقد ضخت السعودية أكثر من 2% من ناتجها المحلي الإجمالي في خطط حوافز خلال العام الماضي، كما ستنفق أكثر من 3% هذا العام..

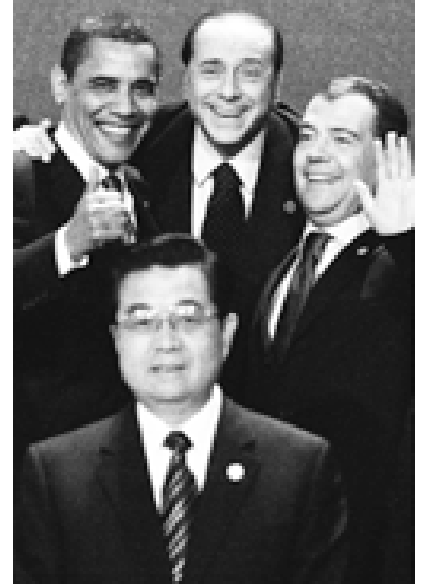
أما الولايات المتحدة فضخت نحو 2% هذا العام وسيرتفع المعدل إلى 3% العام المقبل..

ووصل المعدل في الصين 2% من ناتجها المحلي الإجمالي خلال العامين الحالي والمقبل..

ويُرجح - خلال عام 2010 - انخفاض معدل إنفاق فرنسا إلى صفر في المائة العام المقبل..

وبريطانيا إلى صفر في المائة أيضا.. واليابان إلى 0.4%.. وفي المقابل يتوقع زيادة معدل إنفاق ألمانيا بنصف نقطة مئوية ليصبح 2%..





قائمة الملاذات الضريبية

بلدا عربيا واحدا هو البحرين .
 أما القائمة البيضاء التي تشمل الدول المتعاونة التي وقعت 12
 اتفاقا تلزمها بالتقيد بمعايير الشفافية ففيها 39 دولة بينها: الولايات
 المتحدة وفرنسا والصين وكندا وألمانيا وبريطانيا وروسيا وتركيا
 واليابان وهولندا وكوريا الجنوبية والأرجنتين، كما تضم بلدا عربيا
 واحدا هو الإمارات العربية المتحدة.
 كانت المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية قد حددت أربعة معايير،
 قالت إنها إذا اجتمعت في بلد صنف على أنه ملاذ ضريبي وهي:

- ضرائب ضئيلة أو غير موجودة أصلا.
- غياب الشفافية في النظام المالي.
- غياب تبادل المعلومات المالية مع البلدان الأخرى.
- استقطاب شركات اسمية ذات نشاطات وهمية.

بعد قرار قمة العشرين معاقبة البلدان التي تعتبر ملاذات ضريبية آمنة
 لإخفاؤها في التقيد بالقواعد الدولية لتبادل المعلومات المالية، نشرت
 منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية قائمة سوداء لدول وصفتها بأنها
 رافضة للتعاون تضم (كوستاريكا وإقليم لوبان التابع لماليزيا
 والفلبين وأرجواي).

كما نشرت المنظمة قائمتين أخريين: إحداهما رمادية، وتضم المراكز
 المالية التي تعهدت بالتقيد بالنظم المالية الجديدة دون تطبيقها .
 والثانية بيضاء، وتشمل المراكز التي تتقيد "إجمالا" بتلك النظم
 والقواعد.

وفي القائمة الرمادية التي تضم 38 بلدا توجد سويسرا، وليشتنستين
 - اللتان تعهدتا قبيل القمة بمزيد من الشفافية المالية - إلى جانب إمارة
 موناكو وجزر كيمان وأندورا وتشيلي وبلجيكا والنمسا، كما تضم

